افتتح ورشة العمل الخاصة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي

رئيس الوزراء يشدد على مواجهة كافة أشكال العبث بالثروة السمكية والاصطياد غير المشروع

سنعمل بالتنسيق مع دول الجوار والمجتمع الدولي على مواجهة أعمال القرصنة وحماية الصيادين

صنعاء / سبأ

شدد رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة على الجهات المعنية المواجهة الحازمة لكافة أشكال العبث بالثروة السمكية والبيئة البحرية بما في ذلك أساليب الاصطياد غير المشروع التي تلحق الأضرار البالغة بحاضر ومستقبل هذه الثروة المتجددة .

وقال الاخ رئيس الوزراء خلال افتتاحه أمس بصنعاء ورشة العمل التشاورية الخاصة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي: بعض شركات الاصطياد العاملة في البحر الاحمر والبحر العربي تساهم في نهب ثرواتنا البحرية بالتواطؤ مع عناصر في الداخل «.

وحث جميع المشاركين في الورشة على العمل المثمر والخروج باستراتيجية وخطة عمل قادرة على إحداث التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي وصون ثروته من أجل غد مشرق للأجيال الحاضرة والمستقبلية .

واعتبر باسندوة هذه الفعالية واحدة من أهم الفعاليات الوطنية ، نظرا لارتباطها بالتنمية والتخفيف من الفقر الذي يجثم على صدور غالبية اليمنيين .. وقال: ما يسعدني بشكل خاص ، هو ما يتوفر في هذه الفعالية من الشراكة ، على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي ، فنحن أمام تحديات كبرى ، لا يمكن تخطيها من غير شراكة حقيقية وتعاون وتكاتف وتضافر الجهود».

وأضاف: تعيشون تفاصيل عملية التغيير التي يشهدها البلد ، وتلعب الأمم المتحدة وجميع الشركاء المحليين والدوليين فيها دوراً كبيراً « .

وأكد رئيس الوزراء ان التغيير غير محصور في الجانب السياسي وخطوات نقل السلطة بل سيشمل كافة المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي ، وبالأخص القطاعات الواعدة ومنها القطاع السمكي ، الذي يعول عليه كقطاع واعد ومتجدد للمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، وأحد المرتكزات الأساسية لأمننا الغذائي .

وأوضح أن الأنشطة التنموية الواعدة ، مثل النفط والأسماك والزراعة والصناعة والسياحة هي وحدها القادرة على انتشال البلد من مربع الفقر والألم ونقله إلى حيث يجب أن يكون وهي فاعل أساسي في عملية التغيير وإعادة الوطن إلى المسار الصحيح وفق أسس علمية سليمة .. وقال: يجب أن يكون الرواد لهذه الأنشطة هم أصحاب الكفاءات العلمية والفنية والإدارية وأصحاب الخبرات من أبناء هذا الوطن ، وكافة الشركاء من القطاع الخاص والقطاع المختلط والقطاع التعاوني والدول والمنظمات المانحة « .. لافتا الى ما تمتلكه اليمن من سواحل يصل طولها الى ما يقارب ٢٥٠٠ كم ، ومياه إقليمية غنية بالأسماك والأحياء البحرية المختلفة ويمارس حوالي ٨٠ ألف صياد مهنة صيد الأسماك..

وأشار الاخ رئيس الوزراء الى أن أعمال القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر العربي أثرت كثيراً على نشاط الصيادين وأعاقتهم بشكل ملحوظ من ممارسة مهنة الاصطياد الأمر الذي أثر على تراجع كميات الإنتاج السمكي .. مؤكدا بهذا الخصوص أن الحكومة اليمنية ستعمل بالتنسيق مع دول الجوار والمجتمع الدولي على مواجهة أعمال القرصنة البحرية والحد منها في خليج عدن والبحر العربي والتي أضرت كثيراً بخط الملاحة الدولية والإنتاج السمكي في بلادنا .

كما أكد ان الحكومة ستعمل وبالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء على تجهيز مصلحة خفر السواحل وتوفير الإمكانيات الضرورية لها حتى تتمكن من القيام بدورها في الانتشار على امتداد السواحل اليمنية وحماية الصيادين من اعتداءات القراصنة وكذا لمواجهة الأنشطه غير الشرعية كالتهريب وغيره.

وعبر الاخ باسندوة في ختام كلمته عن شكره للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المانحة المعنية على إسهاماتها في هذا الجانب .. معربا عن تطلعه لمزيد من التعاون والدعم في الفترة المقبلة لما من شأنه خدمة الأهداف المشتركة في هذا المجال .

من جانبه أشار وزير الثروة السمكية المهندس عوض سعد السقطري إلى أن اليمن تتمتع بمزايا طبيعية تشجع على زيادة وتحسين دور قطاع الثروة السمكية في إطار الاقتصاد الكلي ..لافتا إلى التحديات التي تحول دون ذلك وأهمها عدم المعرفة بالمخزون السمكي وضعف البنى التحتية كمراكز الإنزال والرقابة والتفتيش البحري ومحدودية الأجهزة الأمنية المعنية بحماية الثروة السمكية والسواحل اليمنية.

وأوضح أن الاستغلال الأمثل والرشيد للأسماك يتطلب معرفة المخزون والاهتمام بالأبحاث السمكية وتنظيم الاصطياد فضلا عن أهمية الإلتزام بتطبيق قوانين الاصطياد والتشريعات واللوائح المنظمة للنشاط السمكي.

وأكد السقطري أهمية دور مصلحة خفر السواحل اليمنية في الحفاظ على الثروة السمكية إلى جانب مكاتب الوزارة في المحافظات الساحلية .. وقال :« للأسف حتى الآن لا تتواجد مصلحة خفر السواحل في كل المحافظات الساحلية بسبب عدم تجهيزها بالإمكانيات المطلوبة للرقابة على المياه الاقليمية «.. مؤكداً أهمية دعم مصلحة خفر السواحل لتتمكن من أداء دورها المنشود في حماية السواحل والموانئ ومراكز الإنزال السمكي.

وأوضح الوزير السقطري أن مشاريع الاستزراع السمكي في اليمن لازالت محدودة جدا بالرغم من اهميتها في زيادة النمو الاقتصادي ما يتطلب إعطاءها حيزا مناسبا في إطار الاستراتيجية السمكية.

وأشار إلى معاناة الصيادين جراء أعمال القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر العربي منذ خمس سنوات والتي أثرت على معدلات الانتاج السمكي فضلا عن سلبهم معدات الصيد والقوارب فضلا عن أعمال القرصنة على البواخر التجارية المارة في المياه اليمنية.

بدوره أكد الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي إسماعيل ولد الشيخ أحمد حرص برنامج الأمم المتحدة على مساعدة اليمن لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهه ..لافتا إلى أن الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثروة السمكية خطوة هامة لمساعدة الحكومة في تنوع قاعدة مصادرها الاقتصادية والمساهمة في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

إلى ذلك أوضح المدير الوطني لمشروع دعم التنوع الاقتصادي المهندس خالد حزام أن الورشة تأتي في إطار جهود الوزارة والمانحين في صياغة استراتيجية متكاملة تلبي طموحات القطاع السمكي كقطاع اقتصادي واعد ووضع القطاع السمكي في المسار الصحيح وحشد التمويلات اللازمة لتنميته .

كما أشار إلى أن الإستراتيجية ستضع الخطوط العريضة للتنمية المستدامة للقطاع السمكي وستعمل على دعم وتنمية قطاع الاصطياد والاستزراع السمكي على المدى الطويل.

وناقش المشاركون في اليوم الأول عدداً من أوراق العمل تناولت مواضيع تتعلق بوضع مصائد الأسماك وطرق تحقيق المعيشة المستدامة فضلا عن مناقشة مخرجات ورشة العمل الأولى حول الإستراتيجية التي عقدت في محافظة عدن بمشاركة المعنيين بالقطاع السمكي.

اللجنة الرئيسية لمجلس الشورى تقف أمام تقرير حول العدالة الانتقالية

عثمان: العدالة والمصالحة استحقاقان هامان من استحقاقات المرحلة الانتقالية

صنعاء – سبأ

عقدت اللجنة الرئيسية لمجلس الشورى أمس اجتماعاً لها برئاسة رئيس المجلس الأخ عبدالرحمن محمد علي عثمان، وقفت خلاله أمام تقرير حول العدالة الانتقالية وتطبيقها في اليمن.

وفي كلمة له في مستهل اجتماع اللجنة الرئيسية أكد رئيس مجلس الشورى أن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية عنوانان بارزان في هذه المرحلة، واستحقاقان هامان من استحقاقاتها.. لافتاً إلى أن مفهوم العدالة الانتقالية ذو خصوصية بالنسبة لبلادنا.

وقال إن أطراف العملية السياسية في اليمن، قد أظهروا تقديراً كبيراً من الحكمة والحرص على حاضر البلد ومستقبله، ولهذا كان طريق إنهاء الأزمة سياسياً تصالحياً ووفاقياً بامتياز، ترجمه وأسّسَ لهُ اتفاقُ التسويةِ الذي أُبرِمَ برعايةٍ إقليمية ودولية، وعزّزتهُ الآليةُ التنفيذيةُ لهذا الاتفاقِ وقرارُ مجلس الأمن رقم (٢٠١٤).

وأضاف أن ذلك قد مهّدَ الأرضية لإنجاز العدالة الانتقالية على أساس من الإيمان بحاجة اليمنيين إلى تجاوز الماضي وإلى التسامح والتصالح، عوضاً عن منطق الثأر والمكايدات وتصفية الحسابات، والانتقال إلى المستقبل بأملٍ كبيرٍ وعزم أكبر.

هذا وتضمن التقرير المقدم من لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة، حول الموضوع شرحاً لمفهوم العدالة الانتقالية وخلفيته التاريخية، وتطبيقاتها في عدد من البلدان التي شهدت مراحل انتقالية كتلك التي يشهدها اليمن حالياً.

وخَلُص إلى عدة توصيات تُؤشر إلى أفضل تطبيق لمفهوم العدالة الانتقالية آخذاً في الاعتبار الخصوصية التي تتميز بها بلادنا.

وقد أجرى أعضاء اللجنة الرئيسية لمجلس الشورى نقاشاً مستفيضاً للتقرير، وأثنوا على مضامينه، وأكدوا أهمية الوقوف على موضوعه في هذه المرحلة.

وقررت اللجنة الرئيسية في ختام المناقشات إحالة الموضوع إلى الاجتماع الثاني لمجلس الشورى المقرر عقده يوم الأربعاء، بمشيئة الله تعالى.

وكانت اللجنة قد استعرضت محضر اجتماعها السابق وأقرته.

أكد أهمية فتح طريق صنعاء - مارب وتأمين الحماية له

اللجنة العسكرية تواصل إزالة المظاهر المسلحة في أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء

صنعاء/ سبأ

واصلت فرق لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار نزولها الميداني للإشراف على إزالة وإنهاء ما تبقى من المظاهر المسلحة والاستحداثات التي نجمت عن الأزمة وفتح الطرقات والمداخل الرئيسية والفرعية لأمانة العاصمة.

حيث تحرك الفريق الأول برئاسة وزيري الدفاع والداخلية اللواء الركن محمد ناصر أحمد، واللواء الدكتور عبدالقادر محمد قحطان باتجاه طريق مارب بدءًا من منطقة الحتارش ووصولاً الى نقطة نقيل بن غيلان وذلك في إطار الجهود المتواصلة للجنة العسكرية لفتح هذا الطريق الاستراتيجي والخدمي الهام، وإخلاء النقاط المستحدثة وإحلال بدلاً عنها نقاط عسكرية من أفراد الشرطة العسكرية لتوفير الحماية الأمنية اللازمة للمواطنين.

كما التقت اللجنة العسكرية بالمشائخ والوجهاء والشخصيات الاجتماعية والمواطنين في شبام الغراس وزجان وبيت الربوعي وبيت دهرة وبني جرموز حيث بحثت معهم الإشكاليات والعوائق التي تقف أمام فتح الطريق حيث أكدت اللجنة على المضي قدمًا في سبيل إنهاء أسباب التوتر ومعالجات كافة الإشكاليات العالقة والتداعيات والتأثيرات السلبية التي خلفتها الأزمة وتهدئة النفوس وإعادة الأمور الى طبيعتها ومنها ما يتعلق بفتح طريق مارب – صنعاء.

بعدها تحركت اللجنة العسكرية إلى اللواء ٦٣ مشاة حرس جمهوري في معسكر بيت دهرة التقت خلالها بقادة اللواء وقادة الكتائب والضباط حيث أكدت اللجنة أن هذه الزيارة تأتي في إطار وضع الترتيبات اللازمة لفتح طريق مأرب– صنعاء وإزالة النقاط المستحدثة وتأمين الحماية اللازمة للطريق .. مشددة على أن عملها سيتواصل حتى يتم الوصول إلى معالجات الوضع بصورة متكاملة ونهائية، وفتح الطريق ومعالجة الأمور بشكل صحيح.

وشددت اللجنة خلال لقائها بقيادة اللواء والضباط على أهمية احترام توجيهات لجنة الشؤون العسكرية وتعزيز روح الانضباط العسكري بمعنويات عالية.

فيما قام الفريق الثاني برئاسة اللواء الركن علي سعيد عبيد واللواء الركن دكتور ناصر عبدربه الطاهري بالإشراف المباشر على رفع وإزالة عدد من المتارس والسواتر الترابية التي كانت تحول دون التحركات الاعتيادية الطبيعية للمواطنين في حي صوفان.

وقام الفريق الثالث برئاسة العميد الركن ناصر علي الحربي بالإشراف على إخلاء مبنى طيران اليمنية بالحصبة من المسلحين التابعين لأولاد الأحمر وإحلال قوات من الإدارة العامة لأمن المنشآت والإشراف على تسليم المبنى بحالته الراهنة إلى اللجنة المشكلة لاستلامه.

وأكد أعضاء اللجنة العسكرية أن عملهم يجري بصورة جيدة وأنهم يأملون بمزيد من التعاون من جميع الأطراف لاسيما وأن مواطني الحي ومواطني أمانة العاصمة يطالبون باستكمال عمل اللجنة العسكرية في هذا الحي لتطبيع الأوضاع واستعادة الحركة الاعتيادية لحياتهم الطبيعية، وكذا إخلاء مركز تنمية الموارد البشرية لقطاع المياه التابعة للمؤسسة العامة للمياه الصرف الصحي في أمانة العاصمة من المسلحين التابعين لأولاد الأحمر وإحلال حراسات من أفراد قوات حماية المنشآت.

وأوضحوا أن قرارات اللجنة العسكرية هي جزء من طموح مشروع لشعبنا اليمني وبرعاية إقليمية ودعم دولي يؤكد أن لا عودة الى ما قبل ٢١ فبراير ٢٠١٢م وأن المجتمع الاقليمي والدولي يؤيد ويدعم بقوة ما تقوم به اللجنة العسكرية من أجل الأمن والاستقرار والسلام في اليمن.

وكان مدراء المؤسسات التي تم تسليمها واستلامها، قد عبروا عن شكرهم الكبير للجنة الشؤون العسكرية على جهودها الميدانية المبذولة من أجل ترسيخ مداميك الأمن والاستقرار ومعالجة تداعيات الأزمة حرصاً منها على إخراج الوطن من محنته والأزمة الخانقة التي خيمت عليه طيلة العام المنصرم.

التقى نائب الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

اليزيدي يؤكد على أهمية تحديد أولويات المرحلة القادمة والتركيز على مؤتمر الحوار الوطني

صنعاء/سبأ

ناقش وزير الإدارة المحلية علي محمد اليزيدي أمس مع نائب الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة رندا أبو الحسن أولويات عمل البرنامج للمرحلة المقبلة حتى سبتمبر ٢٠١٢م.

وفي اللقاء أكد وزير الإدارة المحلية أهمية تحديد أولويات عمل المرحلة القادمة بشكل عملي ودقيق والتركيز على القضايا التي تخدم مؤتمر الحوار الوطني الشامل والخروج برؤية واضحة تسهم في إنجاحه، مبينا أن الوزارة ستقدم رؤيتها لمؤتمر الحوار بشأن النظام الإداري المستقبلي الأنسب للبلاد.

ولفت إلى أن مخرجات الحوار الوطني ستعيد صياغة المهام والأدوار بين أجهزة السلطة المركزية والمحلية، مشيرا إلى أن التركيز على القضايا السياسية في عمل البرنامج ينبغي ألا يكون على حساب بناء القدرات والتطوير المؤسسي للوزارة وأجهزة السلطة المحلية وقضايا التنمية المحلية كونها تلامس قضايا واحتياجات المواطنين بصورة مباشرة.

من جانبها أشارت نائب الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي إلى أن الظروف السياسية في اليمن أوجبت على البرنامج إعادة ترتيب أولويات العمل وتحديدها على المدى القصير بما يتلاءم وطبيعة المرحلة الراهنة.. مؤكدة أهمية أن تحتل قضايا المرأة مكانة متميزة في عمل البرنامج والوزارة لما سيسهم في توسيع مشاركتها في عملية التنمية المحلية.

كما تم خلال اللقاء استعراض مشروع دعم الحكم المحلي والأنشطة المنفذة للأعوام السابقة على صعيد دعم القدرات المؤسسية والبشرية وتطوير السياسات والقوانين والتغييرات في السياق الاستراتيجي والبنية التشريعية التي طرأت على عمله واستوجبت تركيز الدعم على المرحلة الانتقالية والاعتماد على الموارد الأساسية والتمويل الحكومي.

حضر اللقاء وكيل الوزارة لقطاع الخطط والموازنات أمين محمد عبدالله والوكيل المساعد لقطاع الموارد المالية محمد الظرافي ووكيل وزارة الأشغال توفيق الأسطى وعدد من المسؤولين.

د. العنسي: الصحة تواجه تحديات ومهام آنية ومستقبلية

صنعاء/سبأ

عقدت أمس في صنعاء ورشة العمل الخاصة بإعداد أولويات الصحة العامة والسكان في الجمهورية اليمنية خلال المرحلة الانتقالية للعامين القادمين (٢٠١٢-٢٠١٣م) والتي نظمتها وزارة الصحة العامة والسكان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

وتهدف الورشة التي شارك فيها ٤٠ مشاركاً يمثلون الدول والمنظمات الدولية الداعمة للقطاع الصحي، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، ومدراء البرامج ومدراء عموم مكاتب الصحة في بعض المحافظات وقادة وزارة الصحة العامة والسكان وخبراء منظمة الصحة العالمية إلى تحديد أولوية الوزارة الصحية للعامين القادمين في إطار خطة محددة ستقدم لمؤتمر المانحين والداعمين لليمن الذي سيعقد في الرياض في مايو القادم.

وفي الورشة أشار وزير الصحة العامة والسكان الدكتور أحمد قاسم العنسي إلى حجم التحديات والمهام العاجلة التي تواجهها وزارة الصحة العامة والسكان في المرحلة الآنية والمستقبلية جراء ما شهدته بلادنا من أحداث أثرت بشكل سلبي وكبير على القطاع الصحي وتدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان.

وأكد ضرورة إعطاء أولوية عاجلة لتفعيل وتطوير خدمات الطوارئ الإسعافية والعناية المركزة في المستشفيات العامة وفي معظم محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل القطاع الصحي وتقديم حزمة الخدمات الأساسية في المرافق الصحية.. مثمناً الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية والمانحون في تقديم الدعم والمساعدة لليمن.

من جانبه أشار وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع التخطيط والتنمية الدكتور جمال ثابت ناشر إلى أن الورشة ستخرج برؤية وخطة مستقبلية محددة تلبي احتياجات المواطنين من الخدمات الصحية المطلوبة وتلبي أيضا توجهات حكومة الوفاق والمرحلة الانتقالية.

بدوره أكد ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن الدكتور غلام بوبال رباني أن القطاع الصحي سيحظى بالاهتمام والدعم من قبل المنظمة لمواجهة التحديات والظروف الصحية في اليمن خلال السنتين القادمتين.

نقطة تحول

يكتبها: محمد جسار

كحّلها بالعمى

□ المجلس الأعلى للتعليم العالي وافق على طلب الجامعات الأهلية تخفيض نسبة قبول الطلبة في الجامعات الأهلية إلى ٥٥٪ للتخصصات النظرية ٦٠٪ للتخصصات العملية، في خطوة قد تكون الأسوأ في الحياة الأكاديمية، لأنها شرعت رسمياً لانحدار حاد في مدخلات التعليم الجامعي.

أي مخرجات نتوخاها من جامعات قبلت طلاباً تعلقوا بأطراف أصابعهم على حافة هاوية الفشل، ولم تنقذهم منه سوى نسبة ٥٪، وفي قاعات امتحان وعمليات تصحيح أعلن رسمياً وعلى لسان وزير التربية والتعليم أنها راعت الطلاب بسبب الأوضاع التي مرت بها البلاد.

سأتناسى أن القرار جاء بطلب من الجامعات الأهلية وأبحث عن تبرير فيه الكثير من حسن النوايا، قد تكون الغاية من هذا الإجراء استيعاب العدد الكبير والمتنامي من خريجي التعليم الثانوي، لكن انعكاسات هذا القرار على المستقبل لاتبررها أي غاية، فمخاطره سوف تنسحب على الكثير من معطيات الحياة، والبدائل للوصول إلى الغاية المنشودة ليست مستحيلة، فبإمكان الحكومة أن تتبنى سياسة جادة في مجالات التعليم الفني والتقني وتأهيل (الكوادر الوسطية) التي طالما صرخنا بأن سوق العمل المحلي والخليجي في أمس الحاجة إليها.

ادفعوا القطاع الخاص ليستثمر في هذا الجانب، عبر تخصصات جديدة بعيداً عن معاهد (دوز وندوز)، ومعاهد تعليم (ألف باء اللغة الإنجليزية)، امنحوا القطاع الخاص من المزايا والتسهيلات ما تصبح تسهيلات للطالب وتجويداً للعملية التعليمية وليس تسهيلات من ذك النوع الذي يصب في محفظة (المستثمر) وحده، حينها ستجدون أن الطلبة سيقبلون عليها بأعداد تفوق التوقعات لأن الغالبية العظمى منهم اليوم استوعبوا أن الفك المفترس للبطالة ينتظرهم، ولذلك فهم يبحثون عن تعليم يوفر لهم مصدر رزق، وذلك هو التعليم الفني والتقني.

ضعوا من المواصفات والاشتراطات الفنية ما يحول دون أن يكون مدير المؤسسة التعليمية الأهلية، هو سائق الحافلة التي تنقل التلاميذ، كما يعمل (فلان)، ويحول دون أن يكون (فلانا) مدير مدرسة أهلية حتى الظهيرة ثم ينتقل على حانوته لبيع القات، وهما حالتان واقعيتان أنا مستعد لأن أدلكم عليهما.

لا تكتفوا بالإلحاح على دول الخليج وإحراجها كي تقبل في أسواقها العمالة اليمنية (الأمية عديمة التاهيل)، بل وادفعوها لتمويل ورعاية معاهد تقنية وفنية متوسطة تؤهل الكوادر اليمنية كي تغدو عمالة ماهرة مطلوبة للسوق الخليجية، وقبلها السوق اليمنية، حينها سنحل مشكلة شبابنا، ونرفع الحرج عن أشقائنا، ولن يشكل رصيف البطالة خطرا على الحكومة، وأداة في أيادي السياسيين.

أما إن كان قرار المجلس الأعلى للتعليم العالي مجرد استجابة لضغوط الجامعات الأهلية لأنها لم تستطع أن تستقطب من الطلبة سوى ١٠ آلاف طالب خلال العام المنصرم، فلا عزاء لنا ولا للوطن الذي لا يعد بأي حال مسؤولاً عن توفير طلبة لجامعات افتقرت لأدنى اشتراطات التعليم الجامعي فعافها الطلاب، وفضلوا أن لا يهدروا أموالهم فيها.

سنرسم نقطة تحول محورية في حياتنا أن انتقلنا بآليات تفكيرنا من الحلول التكتيكية المؤقتة التي ليست سوى حقن تخدير لا تمس موطن الداء، إلى (المعالجات الإستراتيجية) التي تحدث انتقالة مجتمعية شاملة وتحل الأزمات من جذورها.

تشكيل مجموعة «اليمن الصديقة»

الهند تؤكد مشاركتها في مؤتمر أصدقاء اليمن

الثورة/ عبدالباسط النوعة

■ اكد السفير الهندي بصنعاء السيد أوصف سيد أن الهند تدعم أمن واستقرار ووحدة اليمن لهذا الغرض شكلت مع مجموعة من الدول «كوريا، ماليزيا بالاضافة الى اليمن « مجموعة «اليمن الصديقة» وتهدف هذه المجموعة الى دعم ومساندة اليمن في مجالات متعددة ابرزها التكنولوجيا والاقتصاد وكذا الدعم المادي.

وأشار الى أن العلاقات اليمنية الهندية قديمة منذ زمن طويل وهي قائمة على أساس الاحترام والتعاون المتبادل وتعمل الهند على دعم التعليم في اليمن من خلال ابتعاث الطلاب اليمنيين سواء كانوا طلاب مدارس أو جامعات لدراسة الفصل الدراسي الثاني في اليمن وبلغ عدد الدفعات التي ذهبت الى الهند «٦» من عدد من المحافظات اليمنية وقد تم توقيع اتفاقية بين السفارة ووزارة التربية والتعليم منتصف ابريل الجاري بهذا الخصوص...

واوضح في تصريح لـ الثورة» خلال حضوره الجولة الثالثة من المسابقة العالمية «ايكن ساينتيفيكا» التي اقيمت بصنعاء، وستنظم نهائياتها بالهند ان الدراسة باليمن تعتمد على قراءة الكتب اي أنها دراسة نظرية تفتقر الى التطبيق العملي وهذه المسابقة تمثل هذا الاتجاه لانها قائمة على التطبيق العملي ومعظم العلماء خرجوا عن إطار القراءة واخترعوا اشياء جديدة تفيد البشرية.

وأكد أن الهند ستشارك في مؤتمر أصدقاء اليمن الذي سيعقد في الثالث والعشرين من الشهر القادم في العاصمة السعودية الرياض حيث تلقت دعوة للمشاركة من السيد ابوبكر القربي وزير الخارجية وستعمل على انجاح هذا المؤتمر ودعم اليمن بكل ما تستطيع حتى يخرج من أزمته الراهنة ويكون بلدا فاعلا على الصعيد الاقليمي والدولي.

الباحث المحبشي نال بموجبها درجة الماجستير

دراسة أكاديمية تكشف عن قصور متعدد في برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء

الثورة/عبدالله حزام

حصل الباحث عبدالرزاق عبدالله المحبشي على درجة الماجستير التنفيذي في الإدارة العامة من مركز تطوير الإدارة العامة بجامعة صنعاء عن رسالته الموسومة بـ«تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي».

وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس.

وتوصلت الدراسة التي أشرف عليها الدكتور احمد محمد الشامي وناقش الباحث فيها الدكتور يحيى مطهر إلى جملة من النتائج الهامة والتي من أهمها أن تقديرات القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس نحو توافر معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بالجامعة غير متحققة بشكل كافٍ ،عدم ارتباط أهداف برامج الدراسات العليا بأهداف التنمية وسوق العمل.

كما توصلت الدراسة إلى وجود قصور في برامج الدراسات العليا يتمثل في عدم وجود توصيف واضح ودقيق ومكتوب لهذه البرامج ولم تخضع للتقويم ولم تواكب التقدم العلمي ،انخفاض تحقق محور عضو هيئة التدريس بسبب غياب الاجور والمكافآت وعدم رضاهم وعدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة للتدريس والبحث وعدم اتاحة فرص التنمية المهنية ،عدم القيام بإعداد وتنفيذ خطة سنوية لبرامج الدراسات العليا وتقييم ومتابعة تنفيذها ،عدم وجود ميزانية سنوية كافية تساهم في دعم البرامج والخدمات كالمباني والمختبرات والمكتبات.

وبينت الدراسة ان موضوع التقويم لايحظى باهتمام الإدارة الجامعية والقائمين على التعليم سواء في الجامعة أو الوزارة او المجلس الأعلى للجامعات.

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس التحرير : عبدالله عبدالله الصعفاني
نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية والموارد البشرية : خالد أحمد الهروجي
مدير التحرير : ابراهيم المعلمي
نائب مدير التحرير : جمال فاضل
سكرتيرا التحرير : علي الشرجي ـ سليمان عبدالجبار
www.althawra.net althawrah99@yahoo.com يومية سياسية جامعة تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر الإدارة العامة : صنعاء ـ شارع المطار
الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد (15000 ريال) في الخارج (150) دولاراً مضافاً إليها رسوم البريد
الإدارة العامة : 321528/32/33 فاكس :332505-334914 ص.ب :1475-2195
المبيعات : 274039 فاكس :2700064 الاعلانات :274038 فاكس : 274035
التوزيع والاشتراكات : 274037 الإدارة التجارية : 274036 فاكس : 480680
الفروع : عدن : 231783 فاكس : 233354 تعز : 220800 فاكس : 220900
الحديدة : 245842 فاكس:211537 حضرموت : 303930 فاكس : 303931 إب / تلفاكس : 400251
الضالع / تلفاكس : 431372 أبين / تلفاكس : 602096 عمران / تلفاكس : 613388